ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (09)، عدد (01)، 2023، ص: 117-132

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الإمكانيات والتحديات الاقتصادية

Algeria's accession to the BRICS bloc between economic possibilities and challenges

بوعبدلي ياسين، bouabdelli yacine [1*]، y.bouabdelli@univ-djelfa.dz

بن عزيز أسامة، benaziz oussama [2]، oussama.benaziz@univ-djelfa.dz

[1] أستاذ محاضر أ، MQEMADD ، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

[2] طالب دكتوراه، MQEMADD ، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2023/03/31 **تاريخ القبول:** 2023/05/30 **تاريخ النشر:** 2023/06/05

ملخص

تُحقق دول البريكس أسرع نمو اقتصادي على المستوى العالمي منذ نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة وأظهر وجودها كقوة مؤثرة على المستوى الاقتصادي الدولي، وأصبحت مهتمة بتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب من المتوقع أن يكون له دورا قايدًيا في الاقتصاد العالمي، ولقد هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهداف مجموعة بريكس و أهم مقوماتها و تحليل ما تمتلكه الجزائر من المقومات التي تمثل إضافة لبريكس، وقد توصلنا إلى أن الجزائر تتواجد في مسار تحول اقتصادي ووضع نموذج تنموي مستدام وفعال، كما أنها تمتلك من المقومات ما تسمح لها بالانضمام لتكتل بريكس، وان الفرصة مواتية أمام الجزائر لتحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الوطني من بوابة تكتل بريكس.

الكلمات المفتاحية

التكتل الاقتصادي؛ مجموعة بريكس؛ التنمية المستدامة؛ الجزائر.

تصنيف JEL: F21 ؛ F51 ؛ F53 .

Abstract

The BRICS countries are achieving the fastest economic growth at the global level since the end of the first decade of the third millennium and have shown their presence as an influential force at the international economic level, and its mission has become to form a new global multipolar economic system that is expected to have a leading role in the global economy, and this research paper has aimed To highlight the goals of the BRICS group and its most important components and to analyze what Algeria possesses from the elements that represent an addition to BRICS, and we have concluded that Algeria is on the path of economic transformation and the development of a sustainable and effective development model, and it also possesses the elements that allow it to join the BRICS bloc and that the opportunity is ripe Before Algeria to achieve the actual launch of the national economy from the gate of the BRICS bloc.

Keywords

Eonomic bloc ; BRICS group; sustainable development; Algeria.

JEL Classification Codes : F21 ; F51 ; F53 .

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسِل: bouabdelli.y@gmail.com

I. مقدمة:

عندما يكون للدول مصالح مشتركة فأنها تتفق على تكوين تجمع أو تكتل والذي يمثل تعبيرا عن هذه المصالح المشتركة، وعموما التكتل أو التجمع يضم دولتين أو أكثر ويفترض مصالح مماثلة وخططاً إستراتيجية معينة ، ويتم ذلك وفق شروط معينة تتفق عليها الدول التي تنوي تكوين التجمع أو التكتل.

لقد أبدت الكثير من الدول اهتماما باستراتيجيات التنمية الاقتصادية كمنهجًا لتحقيقها، ولاسيما في وقت ظهرت فيه التكتلات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ومن هذه التكتلات تكتل دول البريكس الذي يضم دولاً متقدمة كروسيا والصين، ودول نامية تتمثل بالهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

والجزائر مهتمة بالانضمام لمجموعة دول بريكس التي تعد قوة سياسية واقتصادية، وهذا ما جعلنا نبحث في هذا الموضوع لنحدد ماهية هذا التكتل الاقتصادي وماذا ستجنيه الجزائر في حال انضمامها وكذا مدى استعدادها لخوض غمار تجربة اقتصادية جديدة ومرورا بمكاسب وفرص الجزائر منه، وبناءا على ماسبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ماهي التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر للانضمام لتكتل بريكس؟

الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل التكتلات الاقتصادية وماهي شروطها؟
- ماهو تكتل بريكس وماهي مقوماته ؟
- هل تستوفي الجزائر شروط انضمامها لتكتل بريكس؟

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية نعتمد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من محاولة التعريف بمجموعة البريكس بوصفها إحدى التكتلات الدولية التي تحاول تغيير قواعد السلوك السياسي الدولي وتوظيف البعد الاقتصادي بما يحقق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للدول المشكلة لها فضلا عن تبيان مقومات القوة لمجموعة البريكس، والفرص الجزائر الاقتصادية في حالة انضمامها.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- تحديد مفاهيم التكتلات الاقتصادية.
- إبراز أهداف مجموعة بريكس و أهم مقوماتها.
- تحليل ما تمتلكه الجزائر من المقومات ، واهم المكاسب المرجوة من تكتل بريكس.

تقسيمات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية.

المحور الثاني: تكتل بريكس وأهم مقوماته الاقتصادية

المحور الثالث: مكاسب وفرص الجزائر في حالة انضمامها لتكتل بريكس.

II.الدراسات السابقة:

دراسة، بلعربي علي: التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد(2020)

سلطت هذه الدراسة الضوء على مجموعة البريكس التي تعتبر واحدة من أبرز المجموعات الإقليمية للقوى الصاعدة، من خلال إبراز مقوماتها وإمكانياتها وأهدافها، بالإضافة إلى تتبع جهودها وإنجازاتها من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي بما، حيث هدفت إلى إبراز المقومات الكبيرة والهائلة لدول مجموعة البريكس جعلتها تدعو إلى إصلاح ، النظام الدولي القائم لضمان مصالحها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات العالمية الحالية أد إلى بروز مجموعة البريكس كقوة عالمية مؤثرة ودول مجموعة البريكس ترغب في إصلاح النظام الدولي بدل السعي إلى تغيره على الرغم من كل المقومات التي تمتلكها، فجزء كبير من دول البريكس قد يكون راضيا عن زيادة صوته ودوره في السياسة العالمية وفي الهياكل الإقليمية كجنوب إفريقيا، البرازيل وروسيا، هذا ما من شأنه دمقرطة النظام الدولي ولكن ليس بالضرورة تغييره وتغيير قيمه.

دراسة، قارة ابراهيم ومزوزي طيب: أثر استهلاك الطاقات المتجددة وغير المتجددة على البيئة في مجموعة دول البريكس، دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل الساكنة والديناميكية(2021)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وتقدير أثر الطاقة المتجددة وغير المتجددة على البيئة في مجموعة دول البريكس خلال الفترة (1990-2018)،و تضمنت الدراسة المتغيرات انبعاث ثاني أكسيد الكربون استهلاك الطاقة المتجددة استهلاك الطاقات غير المتجددة لناتج المحلي الإجمالي الانفتاح التجاري، وتم استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في البانل، و نتائج الدراسة أكدت وجود علاقة معنوية بين استهلاك الطاقة والبيئة في مجموعة البريكس

دراسة، عبد الرحمن عمي عبدالرحمن الأهمية الإستراتيجية لمجموعة دول بريكس:

تناول الباحث عدة نقاط منها تهمين الولايات المتحدة الأمريكية عمى الساحة العالمية من خلال استغلال لقوتها السياسية والاقتصادية بوصفها دولة عظمى ،لذا برزت مجموعة بريكس عمى الساحة العالمية بوصفهاتجمعاً سياســـــياً واقتصادياً عالمياً يتألف من : روسيا الاتحادية ,الصين ,الهند, البرازيل ,جنوب أفريقيا وتُصنَّف ضمن الدول ذات اقتصاديات صاعدة وموزعين على أربع قارات ,وتعمل معاً في إطار التعاون السياسي والاقتصادي بين أعضائها من أجل القضاء على سياسة القطب الأحادي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب لاستعادة التوازن العالمي في العلاقات الدولية .وقد تّمت صياغة مشكلته رئيسة للدراسة تتمثل بإمكانية أن تكّوَن مجموعة بريكس قطباً عالمياً جديداً فضلاً عن وضع فرضية أساسية تمثلت :إمكانية تشكيل قطب عالمي جديد ,وهدفت الدراسة لتوضيح مكانة مجموعة بريكس في النظام العالمي، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ مجموعة بريكس ساعية نحو ضم دول أخرى ,وستكون دول آسيا الوسطى في كفة الميزان لما يمثله موقعها الاستراتيجي من اهمية على غرار اهمية موقع جنوب أفريقيا من جهة وضم إندونيسيا والمكسيك وايران وتركيا لما تمثل من ثقل جيوستراتيجي حيوي لمجموعة بريكس من جهة ثانية من أجل تشكيل قطب عالمي جديد.

1.التكتلات الاقتصادية

لقد كان للانتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي هدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق لعلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد

أ. مفهوم التكتلات الاقتصادية

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكتل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكامل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام على التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكتل المقترح بين المجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقية ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية (عبد السلام و سفيان، 2013)

يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى مجموعة الترتيبات التي تمت بين مجموعة من الدول الهادفة إلى تحرير التبادل التجاري فيما بينها وتنسيق سياساتها المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار. وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، وهناك درجات من التكتل الاقتصادي، تبدأ بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، أو ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة. ثم الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريفة موحدة على استيراداتها من الدول خارج التكتل، والمرحلة اللاحقة هي السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء، ، تليها الوحدة الاقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية، أخيراً تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل، وكل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة التي كانت قبلها (فلاح، 2009).

والتكتلات الاقتصادية، تُعرف على أنها درجة من التكامل الاقتصادي الناشئة بين مجموعة دول متجانسة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا وتاريخيا، تجمعها مجموعة مصالح اقتصادية، بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية تعزيزاً للعوائد المتحققة من التبادل التجاري بينها، مما يحقق درجة من الرفاه الاقتصادي لشعوب تلك الدول (بلال، 2022)

نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نسأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الأم التي عرفت سياسة التفضيل الإمبراطوري وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم (محمد، 2018)

ولا تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو الحاجة إلى الإنتاج وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات أو

الدخول فيها خصوصاً من قبل الدول المتقدمة، حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينات التي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجه جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية ، مما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية (حبيب، 2018)

ب. شروط التكتل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية إن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهمها ما يلي (عبد السلام و سفيان، 2013)

- التقارب الجغرافي
- الإرادة السياسية
- وجود العجز والفائض
- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل
- توفر وسائل النقل والاتصال
- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية
- تنسيق السياسات الاقتصادية العمومية

ت. أشكال التكتلات الاقتصادية

ظهر التكتلات الدولية الاقتصادية بعدة أشكال أو صور، تختلف فيما بينها حسب درجة الاندماج وطبيعة الأهداف ونطاق الاختصاصات الموكلة إليها. وفي هذا الشأن يمكن تصنيف هذه التكتلات في أربعة مستويات رئيسية متدرجة من الأدنى إلى الأعلى، وهي :مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية (ملندي، التكتلات الاقتصادية الدولية).

مناطق التجارة الحرة: تتضمَّن اتفاق دولتين أو أكثر على التخفيض أو الإلغاء التدريجي للحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية في علاقاتها التجارية المتبادلة، أي تلتزم كل دولة متعاقدة بتخفيض القيود على الواردات القادمة من الدول الأطراف المتعاقدة الأخرى أو بعضها أو إلغائها، ولكن يحق لكل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة الاستمرار بفرض الرسوم والتعريفة الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة، أي من دون الالتزام بتعريفة جمركية مخفضة مع الدول غير الأعضاء.

وتُسهم مناطق التجارة الحرة في تحقيق العديد من الأهداف الحيوية كزيادة فرص العمل، وتنمية التقنيات والكفاءات الفنية والمهنية، وتسهيل الحصول على القطع الأجنبي وزيادة الاحتياطي منه، وتطوير الصناعات المخصَّصة للتصدير، واختصار الوقت اللازم للاستيراد، واستيعاب الفعاليات والطاقات الذاخرة وخاصة المهاجرة منها، وجذب الاستثمارات والموارد ورؤوس الأموال الخارجية، وما إلى ذلك من مزايا مهمة، ناتجة من الاستفادة من الحوافز والإعفاءات التي تمنحها مثل هذه المناطق للمستثمرين والتجار؛ من حيث تمتُّع منتجاتهم وسلعهم ورؤوس أموالهم بإجراءات التخفيض أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من القيود التجارية وغير التجارية، وتسهيل انسياب عناصر إنتاجهم وسلعهم ورؤوس أموالهم بكل يسر ومرونة بين الحدود الوطنية التي تتصهر ضمن إطار منطقة التجارة الحرة.

الاتحادات الجمركية: وتعني التزام دولتين أو أكثر بتخفيض جميع العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات فيمابين الدول الأعضاء؛ أو إلغائها، كما هي الحال تماماً فيما يتعلّق بمناطق التجارة الحرة، وهنا تلتزم دول الاتحادات الجمركية أيضاً بإقامة نوع من الحماية التجارية المشتركة تجاه الدول الأخرى. أي إقامة منطقة جمركية واحدة ذات تعريفة موحدة مشتركة للتعامل بمقتضاها مع غيرها من الدول. وبذلك تتحقق حرية كاملة لانسياب السلع بين الدول الأعضاء عبر الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية والقواعد والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد الجمركي؛ ووضع تعريفة جمركية وتنظيم تجاري مشترك بمواجهة الدول غير الأعضاء في الاتحاد، وبالتالي يصبح الاتحاد الجمركي كتلة واحدة مستقلة جمركياً في مواجهة بقية دول العالم. وتتمثّل أهم الفوائد الناجمة عن إنشاء الاتحادات الجمركية بزيادة التخصُّص وتقسيم العمل والإنتاج بين دول الاتحاد؛ إذ تستطيع كل دولة عضو تخصيص إنتاجها بما يتناسب مع إمكاناتها المادية والتقنية، وتبادل هذه المنتجات مع الدول الأعضاء الأخرى بأسعار مخفضة مقارنة بالسلع القادمة من خارج الاتحاد الجمركي، وكذلك توسيع نطاق الحماية التي تتمتَّع بها فروع الإنتاج القائمة لدى الدول الأعضاء في مواجهة السلع الأجنبية، وتكوين سوق كبير لتصريف السلع داخل الاتحاد من دون قيود أو رسوم قد تعوق حركة انسياب السلع وتبادلها.

الأسواق المشتركة: وهنا تتفق الدول الأعضاء على إزالة جميع الحواجز الجمركية والقيود غير الجمركية وإقامة حماية مشتركة لمنتجاتها من خلال توحيد التعريفة الجمركية في العلاقات المتبادلة مع الدول غير الأعضاء، وكذلك تحرير التجارة الخارجية عبر إزالة جميع القيود التي تُعوق تنقل عناصر الإنتاج من أشخاص ورؤوس أموال؛ وإقامة مشاريع مشتركة بين دول السوق كما يتعيّن أحياناً إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ذات صبغة إلزامية.

الاتحادات الاقتصادية:تعدّ النموذج الأكثر إتقاناً بين جميع مستويات التكتلات الدولية الاقتصادية، حيث تُلغى جميع القيود المفروضة على تبادل السلع وتنقل عناصر الإنتاج من أشخاص ورؤوس أموال بين الدول الأعضاء، وتندمج بالتالي الأسواق الوطنية ضمن إطار سوق واحدة تتجانس فيها شروط الإنتاج والاستثمارات، كما يتم تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية. وكذلك تتفق الدول على تحويل جميع اختصاصاتها تقريباً في المجالات التجارية والمالية والنقدية لمصلحة مؤسسات الاتحاد بقصد استكمال عملية التكامل الاقتصادي وإدارتها. ويتحقَّق بالنتيجة اندماج اقتصادي كامل بين دول الاتحاد. وتمثل الخبرة الأوربية النمط الأكثر اكتمالاً للاتحاد الاقتصادي من حيث مراحل التطور والنضج، وذلك بعد الانتقال البسيط من السوق الأوربية المشتركة - التي تأسَّست بموجب معاهدة روما لعام 1957- إلى إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي وفق "معاهدة ماستريخت" لعام 1992، ثم تحقيق العملة الأوربية الموحدة "اليورو" وفق معاهدة أمستردام لعام 1995 والتي دخلت حيز النفاذ بدءاً من 2002/7/1. إن التطور السريع للمجموعة الاقتصادية الأوربية أو ما كانت تسمى بالسوق الأوربية المشتركة - خلال نصف قرن من الزمن- قد أسهم كثيراً في ترسيخ دعائم الاتحاد الأوربي الذي أصبح في العصر الحالي إحدى أهم القوى الاقتصادية في العالم، حيث يستحوذ على نحو ثلث حجم التجارة العالمية ويمتلك أكبر دخل قومي وأضخم سوق اقتصادية، ويسيطر على قوى اقتصادية وإنتاجية ومالية وتقنية هائلة.

ث. أهداف التكتلات

للتكتلات الاقتصادية أهداف عديدة ليست بالضرورة كلها اقتصادية، فمناه ما هو سياسي ، اجتماعي وحتى عسكري، وقد تكون هذه الأهداف معلنة وغير معلنة، وعموما نجد من بين الأهداف مايلي: (طالم، 2016)

اهداف اقتصادية: ونذكر منها:

- زيادة معدل نموها الاقتصادي ورفع مستوى معيشة سكانها وتقوية مراكزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، وهذه التكتلات تخلق فرصا أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا
- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدر الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على نطاق واسع.
- تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة الاحتكار في السوق الداخلية.
- رغبة الدول المتكاملة في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء إلى صناعات تجسد فيها ثورة علمية وتكنولوجية.
- يمنح التكتل للدول الأعضاء ثقلا اقتصاديا في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة اكبر على التفاوض التجاري.

أهداف سياسية: تعد المصالح السياسية من أهم الدوافع التي تعجل إتمام عملية التكتل الاقتصادي بين الدول، وتتباين هذه الدوافع حسب الظروف الإقليمية، فقد تتولد من توثيق العلاقات السياسية القائمة ، أو تمكين تلك الدول الأعضاء من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، وفيما يلي نذر بعض هذه الدوافع:

- تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة، حيث أن تطبيق الاتفاقيات التجارية في إطار التكتل يحد من ذلك العداء ويحل محله نوع من السلام والاستقرار.
- رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا والرغبة في تطوير اقتصادها فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق الدول الأخيرة نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا.
- بناء تكامل اقتصادي هو بمثابة تمهيد الطريق للوحدة السياسية، كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء آو إجراء بعض الإصلاحات السياسية.

أهداف اجتماعية: يؤدي التكتل إلى رفع المستوى العلمي والتكنولوجي والثقافي لمواطني دولة ما نتيجة دخولها في تكتل مع دولة أكثر تقدما منها، كما يؤدي التكتل إلى تضافر الجهود في المجال المالي والعلمي والبشري وترسيخه في البحث والتطوير الذي يشمل جميع مناحي الحياة كما يساهم في حل مشكلات مطروحة على المستوى الدولي كالتغير المناخي والتصحر وغيرها.

أهداف عسكرية: قد يكون الهدف من وراء التكتل الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الأعضاء لمواجهة العالم الخارجي ، ومنه أصبح ينظر إلى التكتل انه وسيلة للحماية من احتمالات الغزو الخارجي، لذلك تسعى الكثير من الدول إلى إقامة هذه التكتلات التي تمكنها من المعونات العسكرية وكذا إقامة قواعد عسكرية داخل أراضي دول التكتل.

2. تكتل بريكس واهم مقوماته الاقتصادية

أ. نشأة وتعريف تكتل "بريكس":

يقوم إنشاء أي كيان دولي أساسا على اتفاق الدول المعنية فيما بينها، وقد يتم مع هذا بمبادرة من دولة واحدة، ونشأة الكيانات والتجمعات الدولية يستغرق بضع أعوام قد تطول أو تقصر بحسب أهمية الكيان أو التجمع المراد إنشاؤه، وبحسب الظروف والعوامل التي تدفع بالدول الراغبة في إنشاء الكيان (أيا كان نوعه)، واختلاف المدة الزمنية يعود إلى التهيئة وإجراء المشاورات والمناقشات بين الدول للوصول إلى اتفاق تجمع عليه غالبية دول المنظمة. (سجي، 2015)

وشهد القرن الواحد والعشرين تحسناً كبيراً في الوضعية الاقتصادية للكثير من دول العالم، وهو الأمر الذي دفع الكثير من المنظرين والمحللين لتسميتها بالدول الصاعدة أو الأسواق الناشئة نظراً لما تحققه من معدلات نمو وطنية

كبيرة، ولكن رغم كل هذه القفزات الاقتصادية النوعية إلا أن ميكانيزمات عمل النظام الدولي لم تستجب لبروز مثل هذه القوى ، وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى التكتل في مجموعات بغية تقوية نفسها والدفاع عن مصالحها ، وهو حال كل من روسيا، الصين، البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا، التي كونت مجموعة البريكس تعتبر واحدة من أهم المنظمات السياسية الدولية التي تجمع بين القوى الكبرى الناشئة). (بلعربي، 2021)

الشكل رقم(01): خريطة تكتل بريكس

Source: https://www.noonpost.com/content/22569

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل ، روسيا، الصين والهند على هامش الاجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي" بريك "B.R.I.C" كاختصار باللغة الانجليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة، وفي ديسمبر 2010 انضمت دولة جنوب إفريقيا لهذه المجموعة ليتحول اسمها إلى" بريكس "B.R.I.C.S" . (بلعربي، 2021)

عندما تأسست مجموعة بريكس بشكل رسمي عام 2009 كان الهدف منها واضحاً ، وهو الحاجة إلى وجود صوت الاقتصادات الناشئة في المجتمع الدولي، وهي مجتمعة تشكل 41 في المائة من سكان العالم، أي أكثر بتسع مرات على الأقل من سكان الولايات المتحدة، وتُشكل مساحتها نحو 29 في المائة من مساحة العالم، وهي كذلك دول أعضاء في مجموعة العشرين التي تمثل أقوى اقتصادات العالم، وبريكس في الأساس فكرة غربية، ذكرت لأول مرة في ورقة نشرت لبنك غولدمان ساكس عام 2000 ناقشت فيها أهم الدول ذات الاقتصادات الناشئة، ولكنها طرحت للنقاش بين هذه الدول في 2006، وتبلورت وانطلقت بعد ذلك بثلاثة أعوام (عبد الوهاب، 2022) ، واتفقت دول بريكس على أربع نقاط بشأن التعاون بينهما (ام بنين و لزهر، 2021):

- الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.
- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.
- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.
- الالتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني.

ب. خلفية إنشاء بريكس:

شكلت المصالح الثنائية والشراكة الإستراتيجية الثلاثية لمؤسسي بريكس (روسيا والصين والهند) رؤية البريكس الذي كغيره من التكتلات الإقليمية له خلفية سياسية وعسكرية نذكر منها (أمينة، 2020) :

- لعب الرئيس الروسي "بوتين" دورا كبيرا في تحسين العلاقات بين الصين والهند.
- لدى القيادة الروسية قناعة أن وجود عالم متعدد الأقطاب يشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والعالمية.
- دعت الصين إلى التعددية القطبية لم تكن تهدف إستراتيجيتها على المدى القريب لأن تصبح قطبا عالمي، بل كانت تسعى إلى كبح نزعة القطب المنفرد.
- خطوات وتصريحات القيادة الروسية تسعى إلى تحييد الهند كحد أدنى من الانخراط في خطط أمريكية تهدف إلى توسيع النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، وغيرها من مناطق آسيا التي تعدها روسيا مناطق نفوذ تقليدي لها.
- مما لا شك فيه أن نمو الدول الاقتصادي وصعودها العالمي يصاحبه حتما تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجيا المواكبة لها، كما أن الوفر المالي لهذه الدول يدفع إلى تعزيز قدراتها العسكرية وتطويرها لحماية مصالحها وتأمين استمرار تفوقها على الدول الأخرى المنافسة لها.
- القضايا المشتركة بين روسيا والصين كمعارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي، لدى البلدين تخوف من النفوذ الإسلامي في الدول المجاورة بالإضافة إلى التخوف من تنامي الحركات القومية الوطنية، نمو صادرات روسيا للنفط مقابل ارتفاع استهلاك الصين للطاقة.
- مع ضم جنوب إفريقيا رسميا سنة2010، حقق التجمع خاصية شاملة بإضافة منطقة من إفريقيا، الذي أدى إلى إعلان"جولدمان ساكس" السنوات العشر الأولى من القرن الحدي والعشرين باسم "عقد بريكس".

ت.أهداف تكتل بريكس:

لتكتل بريكس أربعة أهداف مهمة وهي ما يلي (أمينة، 2020) :

- أولها خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية.
- وثانيها إنهاء سياسة القطب الأحادي، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية.
- وثالثها إيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- وآخرها تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الخمس المنطوية في عضويته.

ث. مزايا مجموعة "بريكس"

تلعب دول بريكس: البرازيل، روسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، دورا مهما ومتنامًيا على الساحة الدولية والسبب (أمينة، 2020) :

- يعد اقتصاد الصين ثاني أكبر اقتصادات في العالم مع نمو سنوي يقدر 10% على مدى السنوات الثلاثين الماضية.
- الصين أكبر مصدر، وثاني أكبر المستوردين في العالم.
- يمثل اقتصاد البرازيل سادس أكبر الاقتصادات في العالم.

- يحتل اقتصاد روسيا المرتبة الحادية عشرة في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القوة الشرائية أيضا.
- تملك الهند سوقا استهلاكية كبيرة، وهي من أهم الدول المصدرة.
- تمثل جنوب أفريقيا، بصفتها صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الأفريقي، واحدة من الدول الرائدة في التعدين و تصنيع المعادن في العالم، كما أنها ثالث أكبر المصدرين للفحم على مستوى العالم.
- تتبنى الصين والهند خططاً اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به.
- وقع قادة مجموعة دول البريكس قانون اتفاقية إنشاء بنك جديد للتنمية للمجموعة، وكانوا قد وقعوا وثيقة تأسيس برأسمال يبلغ 100 مليار دولار عام 2014، وسيكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي الصينية.
- تمثل "بريكس" 24 % من الاقتصاد العالمي . (Mirjana، 2014)
- هناك طلب مشترك بين دول بريكس من أجل تمثيل أفضل للبلدان الناشئة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (Fernanda، 2018)

ج.مقومات مجموعة بريكس:

هنالك معادلة اقتصادية يتفق عليها أغلب الباحثين والمتخصصين والتي تقول أنه كلما زادت مساحة الدول الجغرافية زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية المتنوعة والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية اقتصادها) ولو أخذنا هذه الفكرة وطبقناها على البريكس لوجدنا أن روسيا الاتحادية هي أكبر دولة من حيث المساحة في العالم وفي البريكس تشكلها دول في أربع قارات: البرازيل في الأمريكتين، روسيا في أوروبا، الهند والصين في آسيا وجنوب أفريقيا في أفريقيا.

تشكل المقومات قدرات وإمكانيات مجموعة البريكس بوصفها نسبة من مقومات وإمكانيات دول العالم، وعليه سيتم التركيز على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى إمكانية مجموعة بريكس مقارنة مع العالم، تشكل بريكس ما مساحته 30% من مساحة العالم(انظر شكل 02) أي أكثر من ربع مساحة العالم، وتمتاز البيئة الجغرافية لتكتل بريكس بالتنوع الجغرافي واختلاف الأنظمة الزراعية وتنوع هائل في الموارد الطبيعية، وتشكل مجموعة بريكس 41%من سكان العالم(انظر شكل 02)، وتعاظمت مساهمة دول بريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حوالي 8.3 %سنة 2000 إلى 29.03%في عام 2021(انظر شكل رقم 03).

الشكل رقم (02): مساحة تكتل البريكس

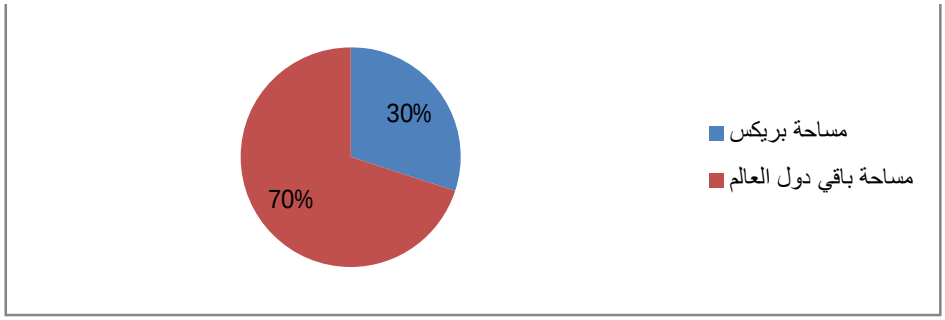

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الموسوعة الحرة ويكيبيديا:www.ar.m.wikipedia.org

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مساحة دول البريكس من المساحة الإجمالية للعالم وإذا علمنا أن هذه النسبة كبيرة جدا مقارنة بأي مساحة أخرى تغطيها منظمة اقتصادية، وتتوزع هذه المساحة على أربع قارات مما يعني تنوع في الموارد الطبيعة وتنوع في المناخ.

الشكل رقم (03): سكان تكتل بريكس

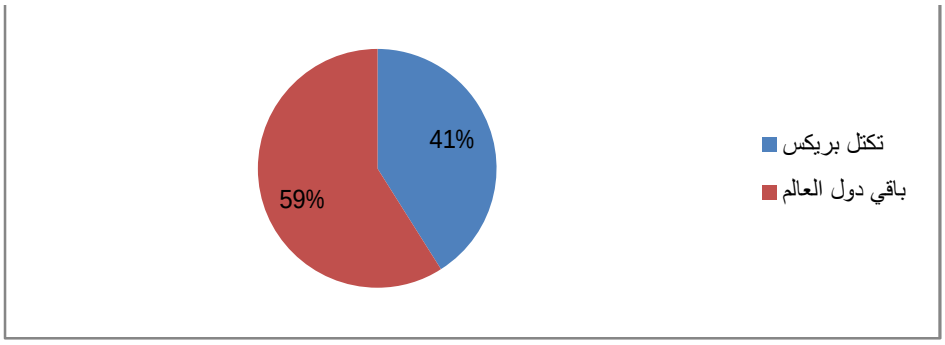

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الموسوعة الحرة ويكيبيديا: www.ar.m.wikipedia.org

من خلال الشكل السابق يبين ضخامة القوة البشرية التي يمتلكها تكتل بريكس والتي تنعكس بالأساس على قوة العمل التي تساهم بكل الطرق بزيادة حجم الناتج المحلي وتوفير الأيادي العاملة والتي تصب حتما في بوتقة القوى العسكرية والتوازن السياسي.

الشكل رقم (04): تطور الناتج المحلي لتكتل بريكس ومساهمته في الاقتصاد العالمي للفترة (2000-2021)

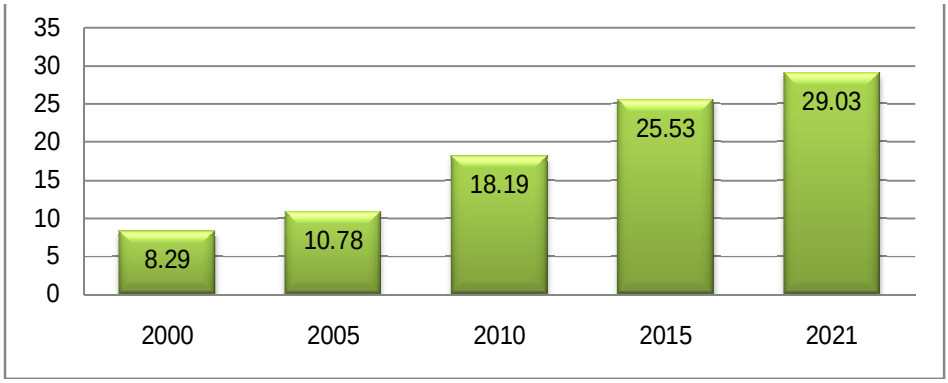

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي www.data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) تطور سريع وكبير للتكتل فبعد ما كان لا يتجاوز 9% سنة 2000 وقفز إلى 29% سنة 2021 على رغم من الأزمات السياسية وجائحة كورونا وأزمتها على الاقتصاد العالمي واصل الناتج المحلي للتكتل بالارتفاع والنمو بشكل قوى.

وتشهد دول البريكس مدة من الازدهار ويتضح ذلك من خلال مجموعة من الحقائق حيث أثبتت جميع الدول ربما باستثناء روسيا أنها محصنة ضد الأزمات الاقتصادية ويكمن جوهر إقتصاداتها في الحفاظ على نمو مستدام وديناميكي فضلا عن أن كل دولة على حدى هي قوة عسكرية إقليمية بارزة، ولها القدرة على التدخل في حالة حدوث انتهاك لمجال الاهتمام المحدد لها، كما أن الصين روسيا والهند دول حائزة للأسلحة النووية، وللبرازيل برنامجها النووي رغم أن نتائجه

غير معروفة، ويتكون الرأس المال البشري لدول التكتل من موارد ضخمة بما في ذلك عشرات الملايين من الباحثين والعلماء والمتخصصين في جميع مجالات الخبرة التي يمكن تخيلها، وعلاوة على ذلك تمتلك دول البريكس جزءاً كبيرا من أثمن الموارد الطبيعية في العالم، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم والذهب والماس، إذ يمكن القول أن مجموعة بريكس خليط ضخم من الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية (مسلم، 2022) .

الشكل رقم(05): حجم اقتصاد دول بريكس

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي www.data.albankaldawli.org

3.مكاسب وفرص الجزائر في حالة انضمامها لتكتل بريكس

لا يزال النقاش حول سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة "بريكس" يستحوذ على اهتمام الجزائريين، إذ تتواتر أسئلة حول حقيقة امتلاك البلاد المقومات التي تؤهلها لأن تكون عضواً في ذلك الكيان، ولا تخلو أية مناسبة حكومية من الإشارة إلى أهمية طرق أبواب المنظمة في ظل الإمكانات المتوفرة من حيث الموارد المالية المحصلة جراء ارتفاع أسعار البترول والغاز، وكذا "التحرك" الاقتصادي الذي ظهر مع انطلاق عديد المشاريع في مختلف القطاعات، وفق تصريحات المسؤولين الحكوميين (علي، 2022)

و تمتلك الجزائر بعض المقومات التي تمثل إضافة لبريكس، فهي أكبر بلد أفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مُصدر للغاز الطبيعي في أفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

أ. شروط الانضمام:

حيث يتطلب تلبية شروط الانضمام لتكتل بريكس مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، وموافقة جميع دول البريكس على انضمام الجزائر (اقتصاد، 2022)

- **مضاعفة الصادرات:**

وصلت صادرات الجزائر إلى 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، حسب معطيات حكومية . ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب أفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر

من 121 مليار دولار. وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى بريكس.

- **زيادة الناتج الداخلي الخام**

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي. بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب أفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري، لذلك وضع الرئيس الجزائري، تجاوز 200 مليار دولار ناتجا داخليا خاما، هدفا لدخول بريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى، إذ إن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا. وإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"، والأسعار من المتوقع أن تراوح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات.

لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد. فالناتج الداخلي الخام، يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة. والجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

- **موافقة الدول الخمس**

أحد شروط انضمام الجزائر إلى البريكس ضرورة موافقة الدول الخمس، كانت روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، فإن الرئيس الجزائري أكد موافقة جنوب أفريقيا أيضا، فجنوب أفريقيا تعد حليفا تقليديا للجزائر في الاتحاد الأفريقي، وكانت الجزائر استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا في 1962 عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم، أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري "لولا دا سيلفا" إلى الحكم تخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006، خلال ولايته الرئاسية الأولى، ولفت رئيس الجمهورية الجزائرية إلى هذا الأمر خلال لقائه مع الصحافة المحلية، قائلا: "البرازيل، أعتقد أنهم مع الانتخابات الجديدة (فاز بها سيلفا) موافقون"، لكنه لم يشر إلى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة.

ب. المشاريع التي تحتاج إليها الجزائر من تكتل بريكس:

المشاريع التي تحتاجها الجزائر من دول مجموعة بريكس (نادين، 2022) :

- تحتاج إلى عدد من المشاريع، كالصناعات الميكانيكية وصناعات الفضاء، التي تُعّد الصين بلداً رائداً ومتطوراً في تقنياتها.
- تحتاج إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، وخصوصاً أن روسيا قطعت أشواطاً كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات واليوم، تُعّد من أهم الدول التي تصدّر الحبوب لذلك، تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصاً أن الجزائر تمتلك أراضي زراعية

تقدّر بملايين الهكتارات، ويمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية، أو حتى التصدير إلى الخارج.

- تحتاج إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية في هذا المجال، الذي يشهد تطوراً في الهند، وقطعت فيه "نيو دلهي" أشواطاً كبيرة.
- يمكن الاستعانة بكل دول "البريكس" من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يُعرَف بعقود البناء والاستغلال ("بي أُو تي")، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية، وهذه المشاريع تتّم عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمنظمة "بريكس."

وفي ذات السياق، إن مساعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة "بريكس"، وقبول الدول الأعضاء هذا الطلب، وترحيبهم بهذه الخطوة مُنطلقه أن الجزائر تمثّل بالنسبة لهم بوابة القارة الإفريقية، وتحتل منطقة إستراتيجية، وتلعب دورا هاما ورئيسيًا بالبحر الأبيض المتوسط والوطن العربي، وبالتالي فإن اندماجها اقتصاديا معهم سيفتح لهم أبواب القارة السمراء، لاسيما في ظل المنطقة الإفريقية الحرة التي ستفتح أسواقها قريبا أمام الدول الأعضاء (ايمان، 2022).

ج. مكاسب للجزائريين بعد الانضمام إلى "بريكس":

هناك عدة مكاسب نذكر منها ما يلي (ايمان، 2022):

- منها تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول العضوة في هذه المجموعة، حيث ستكون هذه العضوية في خدمة المصالح الاقتصادية البحتة لبلادنا، كما أن هذا الانضمام سيؤهّل الجزائر إلى التوقيع على مشاريع اقتصادية جديدة، حسب خصوصيات هذه الدول،
- تطوير البنى التحتية، وتسهيل إنجاز المشاريع الكبرى، ويتعلّق الأمر باستغلال الثروات المنجمية مع الصين على سبيل المثال، والتي تم أمس توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي وفق الخطّة الخماسية الثانية معها.
- كما أن دول "بريكس" وقعت سنة 2014إنشاء بنك التنمية الجديد، والذي يتكفّل بتمويل استثمارات كبرى، إذ أن الصيغة التي يعمل بها هذا البنك تنافس صندوق النقد الدولي، فـ(FMI) يفرض شروطا تعجيزية صارمة لإقراض الدول، في حين يكتفي بنك "بريكس"بالإقراض مقابل فوائد معيّنة، وهي الآليات المالية التي سيتسنى للجزائر الاستفادة منها في حال انضمامها للمجموعة، كما قد يؤهّلها هذا الخيار إلى التوقيع على اتفاقيات تفاضلية تتعلّق برفع القيود الجمركية والعراقيل غير الجمركية، وأيضا الاستفادة من تجارب هذه الدول الرائدة في قطاعات معينة كالصناعة والزراعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية.

III.الخاتمة

مجموعة بريكس مجموعة دولية تعمل على تشجيع التعاون الاقتصادي التجاري والسياسي بين الدول الأعضاء، وقد تنوعت القضايا التي تتابعها مجموعة بريكس لتشمل بالإضافة للأمور الاقتصادية التي نشأت تلك المجموعة من أجلها، وتعدها إلى قضايا دولية وسياسية متمثلة في تغير المناخ والغذاء وامن الطاقة ومشاكل التنمية والأزمة المالية ومشاريع اخرى بالإضافة إلى تسليط الضوء على العولمة واثارها السياسية، و تمتلك الجزائر بعض المقومات التي تمثل إضافة لبريكس، فهي أكبر بلد أفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مُصدر للغاز الطبيعي في أفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة.

IV.نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تمتلك دول مجموعة البريكس مقومات قوة تؤهلها لتشكيل قطب دولي فاعل وقادر على وضع قواعد لهذا النظام فيها دول نووية، ودول رائدة في المجال الاقتصادي، مرتكز للابتكار التكنولوجي، ودول لديها تطلع تاريخي للزعامة العالمية، ودول لها موقع جغرافي يربط قارات العالم بحريا.
- الطبيعة الأساسية لمجموعة بريكس هي اقتصادية.
- الغاية النهائية من مجموعة البريكس هي ذات طبيعة سياسية، إذ تستخدم الآليات الاقتصادية لتحقيق الأهداف السياسية.
- تتواجد الجزائر في مسار تحولات اقتصادية ووضع نموذج تنموي مستدام، كما أنها تمتلك مقومات تسمح لها بالانضمام لتكتل بريكس.
- إن الفرصة مواتية أمام الجزائر لتحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الوطني من بوابة تكتل بريكس.

V.توصيات ومقترحات

- بما أن الجزائر معنية بالانضمام لمجموعة بريكس، فيجب العمل على تكثيف الموارد المتاحة وتوظيفها للاستثمار في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.
- تبني نموذج اقتصادي يتوافق مع القدرة المادية والطبيعية والبشرية بشكل يضمن للتكتل الاقتصادي النمو الفعلي.
- توحيد العملة للمجموعة التي من شأنها تسهيل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

VI.الهوامش والإحالات

1. الذنيبات بلال. (20 10، 2022). مفهوم التكتلات الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 14 01، 2023، من موضوع: www.mawdoo3.com
2. الردادي عبد الوهاب. (04 07، 2022). مجموعة بريكس. تاريخ الاسترداد 10 01، 2023، من الشرق الاوسط: https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2022/07/04/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3
3. الطيب خمقاني محمد. (24 12، 2018). كتاب إلكتروني: مبادئ علم الاقتصاد. تاريخ الاسترداد 02 01، 2023، من ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية: www.almerja.com
4. خلف ربيعي فلاح. (01 12، 2009). ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية . تاريخ الاسترداد 12 01، 2023، من آراء حول الخليج: www.araa.sa
5. عباس نادين. (11 11، 2022). ماذا ستكتسب الجزائر من إنظمامها الى تكتل بريكس. تاريخ الاسترداد 12 01، 2023، من موقع الميادين: www.almayadeen.net

6. عربي اقتصاد. (28 12، 2022). تحديات اقتصادية تواجه الجزائر للانضمام إلى "بريكس" في 2023. تاريخ الاسترداد 09 01، 2023، من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy
7. علي بلعربي. (2021). التعاون في اطار مجموعة بريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد. مجلة الباحث، 08(01)، 106.
8. عمر أمينة. (24 11، 2020). بريكس- BRICS. تاريخ الاسترداد 16 01، 2023، من الموسوعة السياسية: WWW.political-encyclopedia.org
9. فتاح زيدان سجي. (2015). دراسة في ابرز الافكار السياسية لمجموعة بريكس BRICS. مجلة تكريت للعلوم السياسية(14)، 309.
10. كعبوش ايمان. (08 11، 2022). 7 مكاسب للجزائريين بعد الانظمام الى بريكس. تاريخ الاسترداد 15 01، 2023، من الشروق اونلاين: https://www.echoroukonline.com/
11. محمود حبيب. (24 12، 2018). مرجع إلكتروني: مبادئ علم الاقتصاد. تاريخ الاسترداد 05 01، 2023، من ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية: www.almerja.com
12. مخلوفي عبد السلام، و بن عبد العزيز سفيان. (2013). التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارة في ظل الازمة الاقتصادية العالمية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية(04)، 29.
13. معلم ام بنين، و وناسي لزهر. (2021). دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 16(04)، 740.
14. مهدي علي مسلم. (2022). التكتلات الاقتصادية وابعادها الجيوبولتكية(تكتل بريكس نموذجا). مجلة ديالي للبحوث الانسانية(93)، 284.
15. ياحي علي. (19 08، 2022). انظمام الجزائر لبريكس طموح اقتصادي ام انحياز سياسي. تاريخ الاسترداد 22 01، 2023، من independentarabia: www.independentarabia.com
16. معطيات البنك الدولي www.data.albankaldawli.org
17. Fernanda, d. (2018). New Institutions on the Block:The BRICS Financial Institutions and the Roles of Brazil and China,. Journal of China and International Relations JCIR Special Issue(, 40.
18. Mirjana, M. (2014). The Impact of BRIKS from Economic, legal and political aspect in the international community. European Scientific Journal, 01, 370.